أغراض الفنقلة في كتاب سيبويه

أ. رضا هادي حسّون العقيديّ الباحث. أحمد عليّ حيّاويّ
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

Al Fankala Purposes in the Sibawayh's book

Prof. Redha Hadi Hassun Al-Aqidi Researcher. Ahmed Ali Hayawi
College of Education / University of Mustansiriya
ahmed464513@gmail.com redhahadihassun@hotmail.com

Abstract

scholars and commentators, a method of authorship of great importance in the presentation of material books, Alphenqlh words starting with ta + condition tool (if) + did say + Answer condition), and we decided to look for Alphenqlh when Sibawayh، so the reason that the book Sibawayh the first book to me came to us, as well as being of great importance when grammarians and scientists, and resorts author to Alphenqlh style so when the issue is important, or want to alert the addressee by it, so with a significant impact in bringing the idea to offeree more of direct speech normative, it has been used to perform Sibawayh Alphenqlh purposes Sample, including Altqaid ie: the development of grammatical rules and morphological and sound, and the reasoning of any explanation of grammar judgment and morphological and voice, and analysis ie analysis of the content of grammar judgment and morphological and voice, and representation of any representation of the rules of grammatical and morphological and acoustic both examples were correct or incorrect The end of which the statement of rules.

Keywords: Al-Falaqla, Sebawiyeh Book, Al-Fakala Purposes

الملخص:

أسلوب الفنقلة من الأساليب المهمة التي يستعملها النحاة والفقهاء والمفسرين في عرض المادة العلمية، وهو طريقة تأليف ذات أهمية كبيرة في عرض المادة العلمية، والفنقلة عبارة تبدأ بـ(الفاء + أداة الشرط (إن) + فعل القول + جواب الشرط)، وأرتأينا أن نبحث أغراض الفنقلة عند سيبويه، وسبب ذلك أن كتاب سيبويه أول كتاب نحويّ وصل إلينا، فضلًا عن كونه ذا أهمية كبيرة عند النحاة والعلماء، ويلجأ المؤلف إلى أسلوب الفنقلة وذلك عندما تكون المسألة مهمة، أو يريد أن ينبه المخاطب عليها، فتكون ذات أثر مهم في إيصال الفكرة إلى المخاطب أكثر من الكلام التقريري المباشر، وقد استعمل سيبويه الفنقلة لتؤدي أغراضًا معينة، منها التقعيد أي: وضع القواعد النحوية والصرفية والصوتية، والتعليل أي تعليل الحكم النحوي والصرفي والصوتي، والتحليل أي: تحليل مضمون الحكم النحوي والصرفي والصوتي، والتمثيل أي التمثيل للقواعد النحوية والصرفية والصوتية سواء كانت الأمثلة صحيحة أم غير صحيحة فالغاية منها بيان القواعد.

الكلمات المفتاحية: الفنقلة، كتاب سيبويه، أغراض الفنقلة

توطئة:

الفنقلة لغةً:

لفظةٌ منحوتةٌ من قولهم (فإن قيل، فإن قال، فإن قلت)، فهي من جذر مادة (ق و ل)، جاء في الصحاح : ((قول قال يقول قولاً، وقَوْلَةً، ومَقالاً، ومقالَةً))[١]، وجاء في المقاييس: (((قَوَلَ) الْقَافُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَقِلُّ كَلِمُهُ، وَهُوَ الْقَوْلُ مِنَ النُّطْقِ. يُقَالُ: قَالَ يَقُولُ قَوْلًا. وَالْمِقْوَلُ: اللِّسَانُ. وَرَجُلٌ قُوَلَةٌ وَقَوَّالٌ: كَثِيرُ الْقَوْلِ))[٢].

(١) صحاح اللغة وتاج العربية : ٥ /١٨٠
(٢) مقاييس اللغة : ٥ /٤٢

الفنقلة اصطلاحًا:

قلنا إنّ الفنقلة هي لفظة منحوتة من قولهم (فإن قيل أو قال أو قلت) (قلنا أو قلتُ)[١] والفنقلة في تركيبها لا بد لها من أنّ تبدأ بالشرط سواء أكان بـ(إن) أم بغيرها، ثم فعل القول وجواب الشرط.

يستعمل سيبويه أسلوب الفنقلة لتؤدي أغراضًا معينة، فالغرض الأول (التقعيد)، أي: يوظف الفنقلة لوضع القاعدة النحوية والصرفية والصوتية، والغرض الثاني (التعليل) أي: يوظف الفنقلة لتعليل الحكم النحوي أو الصرفي أو الصوتي، والغرض الثالث (التحليل) أي: تحليل مضمون الحكم النحوي والصرفي والصوتي، والغرض الرابع (التمثيل) أي: يوظف الفنقلة للتمثيل بأمثلة صحيحة وغير صحيحة عند عرضه القاعدة النحوية والصرفية والصوتية.

أولًا: التقعيد:

يستعمل سيبويه أسلوب الفنقلة لوضع القاعدة النحوية أو الصرفية، ثم يبين حكمها من حيث الوجوب أو الجواز أو المنع، فيستعمل أسلوب الفنقلة لينبه المخاطب على ما يكون واجبًا وجائزًا وما حكمه المنع من القواعد النحوية والصرفية حتى لا يقع المتكلم في الخطإ، ومن أمثلة استعمالات سيبويه لأسلوب الفنقلة لوضع القواعد ما يأتي:

أ / ما حكمه المنع

قال سيبويه: ((وزعم الخليلُ رحمه اللهُ أنَّ قَوْلَهُم: رَبِحْتُ الدِّرْهَمَ دِرْهَمًا، مُحَالٌ، حتَّى تَقُولُ: في الدِّرْهَمِ وللدِّرْهَمِ وكذلك وَجدْنَا العَرَبَ تَقولُ، فإنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاحْذِفْ حَرْفَ الجَرِّ وَانْوِهِ، قِيلَ له: لا يَجُوزُ ذَلِكَ كما لا تَقُولُ مَرَرْتُ أَخَاكَ وأنتَ تُرِيدُ بِأَخِيكَ، فَإِنْ قالَ: لا يَجُوزُ حَذْف الباءِ مِن هذا قيل له: فهذا لا يُقَال أيضًا))[٢].

مراد سيبويه أنّ حرف الجر ليس في كل موضع يمكن إسقاطه مع كونه منويًّا، وذلك أنّ من المواضع ما لا يجوز فيها إسقاط حرف الجرّ كقول الرجل: (ربحْتُ الدرهم درهماً) بل يجب أنّ يقال: (في الدرهم أو للدرهم)، فسيبويه يُوجب ذكر حرف الجر وعدم حذفه في هذا الموضع.[٣]

ويبدو أنّ لأسلوب الفنقلة أثرًا مهمًا في وضع القاعدة النحوية، وذلك أن سيبويه باستعماله للفنقلة قد نبه المخاطب على عدم الوقوع بالخطإ والاحتراز منه، فكأنّ المخاطب ينتظر أن يعرف ما يجب أن يكون وما لا يجب أن يكون مراعاة لتلك القاعدة.

ويبدو أنّ الكلام لو كان في غير الفنقلة وهو أن يقول مثلًا: لا يجوز حذف حرف الجر في موضعٍ ثم يقوم المتكلم بجعل ذلك الحرف منويًّا كما في قول القائل: (ربحْتُ الدرهم)، فإنه لا يؤدي الأثر الذي أدته الفنقلة من تجنيب المخاطب عن الوقوع بالخطإ في هذا الموضع، كما أن هذه المسألة من المسائل المُشكلة لأن حرف الجر يُحذف في موضع ولا يُحذف في موضع آخر، فكان استعمال الفنقلة له دور مهم في وضع تلك القاعدة النحوية.

ب / ما حكمه الجواز

قال سيبويه: ((فإن قلتَ: ضَرَبْتُ وضَرَبُونِي قَوْمَكَ، نَصَبْتَ، إلّا في قَولِ مَنْ قَالَ: أَكَلُونِي البَرَاغِيْثُ، أَو تَحْمِلُهُ على البَدَلِ فَتَجْعَله بَدَلًا من المُضْمَرِ، كأنّك قُلْتَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي نَاسٌ بَنُو فُلَان))[٤]

هذه مسألة من مسائل تنازع الأفعال وهي من المسائل التي اختلف فيها النحاة البصريون والكوفيون في أيّ العاملين أولى بالعمل فالبصريون يرون العامل في المعمول هو الأقرب لقربه منه، أما الكوفيون فيرون أن العامل الأول لسبقه.

(١) ينظر: نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد : ١/ ١٠٩، و مباحث في علوم القرآن : ٢٩٤ ، وجماليات المفردة القرآنية: ٢٦٠، ودراسات في اللسانيات العربية : ١٨٨

(٢) الكتاب : ١ / ٣٩٥

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٢ / ٢٨٥ ، وأمالي ابن الحاجب : ١ / ٢٧١

(٤) الكتاب : ١ / ٧٨

أمّا سيبويه فيرى أنّ الثاني هو الأَولى بالعمل من الأول لقربه إليه فقول القائل: (ضربتُ وضربني زيدٌ) فالعامل الثاني قد عمل بـ(زيد) وحُذِف معمول العامل الأول، لكن إن نُقِضَ المعنى كان العمل للأول أولى فمن ذلك قول الرجل: (ضربتُ وضربوني قومَك) فهنا لم يَجُز نصب (قومك) بالعامل الثاني، وذلك لأن (ضربوني) أصله (ضربني) فلا يمكن أن يُقدر للواحد ضمير جمع فهذا ينقض المعنى، قال سيبويه: ((ولو تَحْمِل الكلامَ على الآخِرِ لقلتَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ، وإنّما كَلَامُهُم: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ. وإذَا قُلْتَ ضَرَبَنِي، لَمْ يَكُن سَبِيلٌ لِلأوّل، لِأنّكَ لا تَقُولُ ضَرَبَنِي وَأَنْتَ تَجْعَلُ المُضْمَرَ جَمِيعًا، وَلو أَعْمَلْتَ الأوّلَ لَقُلْتَ مَرَرْتُ وَمَرَّ بي بزيدٍ. وإنَّما قَبُحَ هذا أَنَّهُم قد جَعَلُوا الأَقْرَبَ أَوْلَى إذا لم يَنْقُضْ معنًى))[١]

ثم يبين سيبويه أنّ العامل الأول إذا عمل في المفعول نحو قول الرجل: (ضربتُ وضربوني قومَك) فـ(قومك) جاز أن يُنصب وجاز أن يُرفع على لغة (أكلوني البراغيث)، أو أن يكون بدلاً من الضمير[٢]، مستعملاً بذلك أسلوب الفنقلة لينبه المخاطب على أنه يمكن أن يأخذ المعمول في مثل قولك: (ضربتُ وضربوني قومك) أكثر من وجه، وهي قاعدة نحوية مفادها(لا يجوز أن يعمل العامل الثاني في المعمول في باب التنازع إذا كان يُنقضُ المعنى بل العمل للعامل الأول كما تبيّن).

من هنا نجد أنّ أسلوب الفنقلة كان ذا أثر مهم في وضع القاعدة النحوية وبيان مضمونها وتحليلها وتنبيه المخاطب على مسألة مهمة حتى لا يقع موقع الخطإ، فلو كان الكلام في غير الفنقلة لما أدى ذلك الأثر المهم في بيان وتنبيه المخاطب، لأن أسلوب الفنقلة أسلوب شرطي يتطلب من المخاطب التنبه خاصة بعد انتظاره جواب الشرط.

ج / ما حكمه الوجوب

قال سيبويه : ((فإنْ قَالَ: مَنْ رَأَيْتَه وَأَيُّهُم رَأَيْتَهُ فَأَجَبْتَهُ قُلْتَ زَيْدٌ رَأَيْتُهُ، إلّا في قولِ مَنْ قَالَ زَيْدًا رَأَيْتُهُ في الابْتِدَاءِ، لِأنّ هذا كقولكَ: أَيُّهُم مُنْطَلِقٌ وَمَنْ رَسُولٌ؟ فيقولُ فُلَانٌ. وَإنْ قَالَ: أَعَبْدَ اللهِ مَرَرْتَ بِهِ أَمْ زَيْدًا قُلْت: زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، كما فَعَلْتَ ذلكَ في الأَوّلِ))[٣]

مُرادُ سيبويه من نصه أن المتكلم إذا بدأ بالاسم مرفوعاً بعد الاستفهام وجب أن يكون جوابه مرفوعاً، وإذا نصب الاسم بعد الاستفهام وجب أن يكون جوابه منصوباً، نحو: (منْ رأيته وأيُّهم رأيته) فالجواب أن نقول: (زيدٌ) وإذا قال الرجل: (أيَّهم رأيته) كان الجواب (زيداً).

ويجيز الأخفش الرفع والنصب في مثل (زيداً رأيته) فالرفع عنده على اللفظ، والنصب على المعنى، غير أنّ الصواب كما يرى السيرافيُّ ما ذهب إليه سيبويه إذْ يقول: ((وذَلِكَ أَنّ المَعْنَيَيْنِ إذَا تَسَاوَيا في اللفْظِ والمَعْنَى، كان إتْبَاعُ اللفْظِ اللفْظَ أَوْلَى بِالاخْتِيَارِ، أَلَا تَرَى أنّ قَوْلَنَا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، أَوْلَى مِنْ قَوْلِنَا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا ، ومِما يَدَلُ على صِحْةِ قَوْلِ سيبويه إِجْمَاعِهِم أَنّكَ إِذَا قُلْتَ: قد عَلِمْتَ أَزَيْدٌ في الدارِ أَمْ لا ، أنّ (زيد) مرفوعٌ؛ لِأنّ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ مَنَعَ الفِعْلَ مِنْ الوُصُول إِليه)).[٤]

ويستعمل سيبويه أسلوب الفنقلة في وضع القاعدة النحوية وهي (يجب أن يرفع جواب الاستفهام إذا كان ما بعد الاستفهام مرفوعاً ويجب أن ينصب الجواب إذا نصب ما بعد الاستفهام).

ويظهر أثر استعمال الفنقلة في تلك المسألة لأن سيبويه باستعمالها ينبه المخاطب على ما يجب أن يكون على وفق القاعدة النحوية عن طريق ضرب مثال لتلك القاعدة ويجعل المخاطب منتظرًا مترقبًا ما يقوله لأجل أن تثبت القاعدة النحوية، كما يسعى إلى تفهيم المخاطب ما يقوله وما يريده.

(١) الكتاب : ١ / ٧٦
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ١/ ٣٦٧، و المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٦٧، وارتشاف الضرب : ٤ / ٢١٥١
(٣) الكتاب : ١ / ٩٣
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ١ / ٣٩٥، والتذيل والتكميل : ٦ / ٣١٥

ثانيًا: التعليل

يستعمل سيبويه أسلوب الفنقلة في كثير من تعليلاته للقاعدة النحوية أو الصرفية، فيبين حكمها من حيث الجواز وعدمه في المسألة، أو يستعملها فيما يمتنع من تلك القواعد، أو يبين الوجه الحسن وغير الحسن أو ما يفضل من وجه نحوي أو موضع الاستحالة، فيذهب معلِّلًا كل وجه فبذلك وينبه المخاطب على ذلك، فمن استعمالاته:

أ / تعليل الحكم النحوي

قال سيبويه: ((ولو قلت مررتُ بعمروٍ وزيدًا لكانَ عربيًا، فكيف هذا؟ لأنّه فعِلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه أتيتُ ونحوُها، تحملُ الاسمَ إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلًا وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى... فإنْ قلتَ: لقيتُ زيدًا وأَمّا عمروٌ فقد مررتُ به، ولقيتُ زيدًا وإذا عبدُ الله يَضربُهُ عمروٌ فالرفعُ، إلّا في قول من قال: زيدًا رأيتهُ وزيدًا مررتُ به، لأنَّ أَمّا وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلّا أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوّلَ كما يُحْمَل بثُمَّ والفاءِ))[١]

معنى كلام سيبويه أنّ الاسم (زيدًا) في مثل قولنا: (مررتُ بعبد الله وزيدًا) يجوز فيه النصب لأنه معطوف على منصوب في الأصل، لأن (عبد الله) محله النصب فجاز أن يُعطف على محله.

ثم بيّن سيبويه أنّ (محمدًا) في قول القائل : (مررتُ بزيدٍ وأمّا محمدٌ فقد مررت به) في موضع رفعٌ ولا يجوز أن يُعطف بالنصب على ما قبله والسبب في ذلك هو دخول (أمّا) على الجملة وهي من الحروف التي يُقطع الكلام بعدها عما قبلها لأنها من حروف الابتداء وكأنّ الكلام ما بعدها منقطع عما قبلها، وكذا الحال مع (إذا) فلها حكم (أمّا) وهي مما يُقطع الكلام بعدها، وإذا لم تدخل (أمّا وإذا) بين الاسمين جاز أن يعطف الآخر على ما قبله نحو قول الرجل: (رأيتُ زيداً وعمراً مررتُ به)[٢].

ونلاحظ أنّ سيبويه يستعمل الفنقلة في تعليل الحكم النحوي متخذاً منها وسيلة لتنبيه المخاطب على ما يكون موافقاً للقاعدة النحوية احترازاً منه حتى يبعد المخاطب عن الوقوع بالخطإ، وذهب يعلل للمخاطب مضمون القاعدة ثم مثّل لها أمثلة جاء بأسلوب الفنقلة لتنبيه المخاطب على ما يخالف تلك القاعدة.

فلو كان الكلام خاليًا من الفنقلة ووضع سيبويه القاعدة لالتبس على المخاطب وظنّ أن كل ما يعطف على ما قبله يأخذ حكمه في الإعراب وهذا غير سليم لأنه قد يفصل بين المعطوفين فاصل، ذلك ما أشار إليه سيبويه لينبه المخاطب عليه.

ب/ تعليل عدم الجواز

قال سيبويه: ((وقد تقول: إذا كان غَدًا فأْتِنِي، كأنّه ذكر أمرًا إمَّا خُصومةً وإمّا صُلحًا، فقال: إذا كان غدًا فَأْتِنِي. فهذا جائزٌ في كلّ فِعْلٍ، لأنَّك إنما أَضمرتَ بعد ما ذكرتَ مظهَرًا، والأوّلُ محذوفٌ منه لفظُ المظهَر، وأضمروا استخفافًا. فإن قلت: إذا كان الليلَ فأْتِنِي، لم يَجُزْ ذلك، لأنَّ الليلَ لا يكون ظرفًا إلّا أَنْ تَعْنِيَ اللَّيلَ كلَّه))[٣]

يتحدث سيبويه في هذا النص عن مسألة الاختصار في كلام العرب، فقد يقول أحدهم: إذا كان غداً فأتني على تقدير شيء محذوف كأن يكون صلحاً أو خصومة كما ذكر سيبويه، وهو جائز في كل فعل كان المحذوف منه بيّنًا واضحًا. و لا يجوز أن تحذف في قولك: إذا كان الليل فأتني، إلا إذا كان المقصود الليل كله، كما أنّ الليل اسم لليالي التي تكون أبداً فلا يجوز أن تعلق الوقت بها؛ لأنها غير متقضية ولا موجودة في وقت واحد، وسبيلها سبيل الدهر[٤].

فسيبويه يبيّن للمخاطب أنه ليس في كل موضع يمكن أن يحصل الاختصار، فقد يردُ موضع لا يمكن أن يُختصر فيه كما مرّ، موظفاً بذلك الفنقلة لتبيين وتوضيح الحكم النحوي وبيان العلة في عدم جواز أن يتكلم الرجل بمثل ذلك القول، فلو اكتفى سيبويه بوضع

(١) الكتاب : ١ / ٩٤ _ ٩٥
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ١ / ٣٩٨، وشرح المفصل: ١/ ٤٠٦، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤ / ١٦٦٩،و المقاصد الشافية: ٣ / ٨٧
(٣) الكتاب : ١ / ٢٢٤ _ ٢٢٥
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٢ / ١١٩

القاعدة من غير الإشارة إلى ما يخالف القاعدة لتوهم المتكلم في الكلام وعِيبَ عليه ذلك، فمن هنا تبرز أهمية استعمال الفنقلة في تنبيه المخاطب وتوجيهه وإرشاده.

ج / تعليل الجواز

قال سيبويه: ((وتقول: جعلتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض، فله ثلاثةُ أَوجُهٍ في النصب: إن شئتَ جعلتَ فَوْقَ في موضع الحال، كأنه قال: علمتُ متاعَك وهو بعضُه على بعض أي في هذه الحال، كما جعلت ذلك في رأيتُ في رؤية العين. وإن شئت نصبتَه على ما نصبتَ عليه رأيتُ زيدًا وجهَه أَحسَنَ من وجه فلان، تريد رؤية القلب، وإن شئت نصبتَه على أنّك إذا قلت: جَعَلتُ متاعَك يدخله معنى أَلقيتُ، أو أنْ تجعلَهُ مثل: ظننتُ متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض... فإنْ قيل: حزَّنتُ قومَك بعضُهم أَفضلُ من بعضٍ، "وأَبكيتُ قومَك بعضُهم أكرمُ من بعضٍ"، كان الرفع الوجهَ؛ لأنَّ الآخِر هو الأوّل ولم تجعله في موضع مفعولٍ هو غيرُ الأوّل. وإن شئت نصبته على قولك: حزنت قومَك بعضَهم قائمًا وبعضَهم قاعدًا على الحال، لأنك قد تقول: رأيت قومَك أكثرَهم وحزنت قومك بعضَهم، فإذا جاز هذا أَتْبَعتَهُ ما يكون حالًا)).[١]

خلاصة هذه المسألة أنّ(جعلت) تأتي لعدة معانٍ، فتارة تكون بمعنت (صنعت) فهي تتعدى إلى مفعول واحد، وتارة تكون بمعنى(صيّرت) وتتعدى إلى مفعولين، وهي تكون بمعنى (سميت وبمعنى الظن والتخييل)، والوجه الثالث أن تكون بمعنى(النقل) أي في معنى التصيير أيضاً نحو: (جعلتُ الطينَ خزفاً) أي : صيرته ونقلته من حال إلى حال.[٢]

أمّا في قول القائل: (حزّنتُ قومك بعضهم أفضل من بعض) فجاز في (بعضهم) الرفع والنصب، وإنما جاز الرفع لأن المتكلم لم يُرد معنى الفاعلية أي: (تحزينهم) وإنما أراد حالهم هكذا، فإذا نصبت (بعضهم) نصبت(أفضل) على الحال وكان المعنى (حزنت بعض قومك فاضلين بعضهم).[٣]

فسيبويه يذهب إلى تعليل سبب جواز الرفع والنصب في مثل قول القائل: (حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض) لأن المتكلم لم يُرد معنى النقل أي تصيير القوم من حال إلى حال، وإنما أخبر أن بعضهم يفضل بعضهم في الحزن، موظفاً بذلك أسلوب الفنقلة، فلو كان الكلام بغير الفنقلة كأن يقول مثلًا: (إذا الحال في مثل قوله: " حزنتُ قومك بعضهم أفضل من بعض" ولم يرد الفاعل يجوز له أن يرفع (بعضهم) أي حالهم هكذا، فنجد أن طريقة طرح القاعدة ثم تعليلها ليس كما هو الحال في الفنقلة، لأن لفنقلة بالأسلوب الشرطي تستدعي من المخاطب أن ينتظر الجواب بتشويق ورغبة، بخلاف الكلام التقريري المباشر الجامد فإنه لا يعطي ذلك للمخاطب، فكان أثر الفنقلة في تعليل القاعدة النحوية أثرًا مهمًا لأن سيبويه وظفها ليعلل للمخاطب سبب ذلك، لأنه لو اكتفى سيبويه في تلك المسألة من جواز النص والرفع من غير بيان العلة لالتبس المعنى على المخاطب واحتمل أن يقع في الخطإ.

ثالثًا: التحليل

يستعمل سيبويه أسلوب الفنقلة لتؤدي غرضًا معينًا وهنا نجده يوظف الفنقلة لتحليل الحكم النحوي أو بيان مضمونه، فيستعملها لرفع الالتباس في القاعدة النحوية ليبين للمخاطب مضمونها ويبعده عن ذلك الالتباس، ويستعملها ليحلل للمخاطب ما يستند إلى قاعدة محددة، أو لبيان مراد المتكلم من كلامه، أو قد يستعملها لبيان التقدير، أو خطإ التقدير، أو لبيان أصل الاشتقاق و بيان ما يجوز في الاستعمال، وهو في هذا يجعل من الفنقلة أداةً لتوضيح ما يشكل على المخاطب، ومن استعمالاته للفنقلة في مقام التحليل:

أ / رفع الالتباس

قال سيبويه: ((وإن كان المَفْعَلُ مصدرًا أُجري مُجَرى ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائرِ المَصادر التي ذكرنا؛ وذلك قولك: إنّ في أَلفِ درهمٍ لمَضرَبًا، أي إن فيها لضربًا؛ فإذا قلت: ضُرِبَ به ضَرَبًا، قلت: ضُرِبَ به مَضْرَبًا، وإن رفعتَ رفعتَ. فإنْ قلت: ذُهِبَ به

(١) الكتاب : ١ / ١٥٨
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٢ / ٢١
(٣) ينظر: الأصول في النحو : ٢ / ٥٣

مذهبٌ، أو سُلِكَ به مَسْلَكٌ، رفعتَ لأنَّ المَفْعَلَ ههنا ليس بمنزلة الذَّهابِ والسُّلوكِ، وإنما هو الوجهُ الذى يُسْلَكُ فيه والمكانُ الذى يُذْهَبُ إليه، وإنَّما هو بمنزلة قولك: ذُهِبَ به السُّوقُ وسُلِكَ به الطريقُ))[١]

نفهم من كلام سيبويه أن ما كان من المصادر على زنة(مَفْعَل) يكون حظه مثل ما كان قبل الـ(مفعل) من النصب والرفع، فإذا رفع المصدر هناك يُرفعُ المصدر الذي يكون على وزن (مفعل)، وإذا نُصِبَ نُصِبَ أيضًا.

وينبه سيبويه المخاطب على أنّ في قوله : (ذُهِبَ به مذهبٌ، أو سُلِك به مسلكٌ) يجب رفع المصدر وعلة ذلك أنّ (المذهب والمسلك) هنا ليسا كما في المصدر قبل أن يكون على (مفعل)، والمعنى أنهما هنا صارا اسمي مكان لذلك يُرفعان، وهذا ما بيّنه السيرافيُّ بقوله: ((يعني أن المذهب والمسلك تريد به المكان الذي يذهب فيه ويسلك، والأمكنة أقرب إلى الرفع من المصادر؛ لأن الأماكن جثث، وهي شبيهة بالأناسيّ))[٢]

فيستعمل سيبويه الفنقلة ليحلل القاعدة النحوية، ثم يبين مضمونها للمخاطب، ثم يأخذ على عاتقه أن يُنبه المخاطب على تفصيلات القاعدة حتى لا يقع في الوهم ولأجل أن يدفع عنه الالتباس، وبتوظيف الفنقلة قد بين سيبويه للمخاطب ما يخرج عن القاعدة التي بينها وشرحها له، إذ لو كان الكلام خاليًا من الفنقلة لكان وقوع المتكلم في الخطإ أمرًا حاصلًا، لأن المخاطب سيظن أنّ القاعدة عامةٌ وكل حكم كان للمصدر جاز أن يأخذه ما يجيء على زنة (مفعل) فهنا يتضح الأثر الذي أدته الفنقلة من توجيه المخاطب حتى يُدفعَ عنه الالتباس.

ب / **الاستناد إلى قاعدة**

قال سيبويه: ((واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ، لأنه حدُّ الكلام، لأنهما شيءٌ واحدٌ... فإن قلتَ: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ))[٣].

معنى كلام سيبويه أن قول الرجل: (كان زيدٌ قائماً) فالوجه فيه أن يُرفعَ الاسم (زيد)، ويُنصَبُ الاسم (قائم)، و(زيد) معرفة و(قائم) نكرة، والواجب على المتكلم أن يُخبر المخاطب عما يجهله، وذلك حتى تتحقق الفائدة لأنها تكمن في أحد الاسمين والآخر منهما معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن يجعل (زيد) المعروف هو الاسم ويجعل النكرة هو الخبر، حتى يكون ذا فائدة. وإن قال متكلم (كان رجل) فقد بدأ باسم نكرة ولا يستقيم أن يبدأ بنكرة لأنه لا تتحقق الفائدة من الكلام.[٤]

نرى سيبويه قد استعمل الفنقلة لغرض تحليل القاعدة النحوية وبيان مضمونها وشرحها للمخاطب حتى تتضح وتتكشف تفصيلاتها، كما يعمد إلى استعمال الفنقلة ليبين للمخاطب ما يخالف القاعدة النحوية وينبهه على ذلك، وهو بهذا يذهب إلى تحليل القاعدة وما تتضمنه من معنى حتى يظهر للمخاطب الصواب وعدمه منها فيدعوه من خلال الفنقلة إلى الاستناد إلى القاعدة النحوية وهو بذا أسلمُ له من عدم الاستناد لها.

وإذا كان تحليل القاعدة النحوية بغير الفنقلة كأن يقول مثلًا: (إذا بدأ المتكلم باسم نكرة وخبر نكرة بعد كان وأخواتها فإنه لم يُفد معنى الأخبار نحو: "كان رجل" ففي هذا القول يجهل المخاطب الخبر، وحق ذلك أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة حتى يتحقق الإخبار ويعلم المخاطب)، فإننا نرى كيف بدا الكلام جامدًا خاليًا من عنصر التشويق وشدّ ذهن المخاطب بخلاف ما هو موجود في الفنقلة، وذلك لأنها بالأسلوب الشرطي تستدعي من المخاطب التنبّه والانتظار لما يقوله سيبويه، فكان للفنقلة أثر مهم في تحليل مضمون القاعدة النحوية.

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٣٤
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢ / ١٣٢
(٣) الكتاب : ١ / ٤٨
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ١ / ٣٠٣ _ ٣٠٤

ج / بيان مراد المتكلم

قال سيبويه : ((ومن الصفة: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، ومررت بالرجلِ كلِّ الرجل. فإن قلت: هذا عبدُ اللهِ كلُّ الرجلِ، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحُسن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردتَ بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغُ في الكمال، ولم تُرِد أن تجعل كلّ الرجل شيئًا تُعَرِّف به ما قبله وتُبَيّنَهُ للمخاطب، كقولك: هذا زيد))[١].

نفهم من كلام سيبويه أنّ النكرة المعرَّفة بـ(أل) تكون في الوصف أبلغ من الاسم المعين المعرفة، فإذا قلنا: (هذا الإنسان كلُّ الإنسان)، فنعني به أنّ هذا الإنسان المتصف بالإنسانية، وأن الإنسانية ملازمة له، فهو بخلاف ما لو قلنا : (هذا زيد كلُّ الإنسان) فليس فيه معنى المبالغة والكمال كما في النكرة المعرفة بـ(ال)، لأنه ليس في (زيد) معنى يكون مبالغاً فيه.[٢]

نلاحظ أن سيبويه يستعمل الفنقلة وهذه لغرض آخر هو بيان مراد المتكلم، فعندما وضع القاعدة النحوية ثم شرع في بيان تفصيلاتها وتوضيح مضمونها أخذ على نفسه تفهيم وتنبيه المخاطب على أن يراعي المعنى عند إطلاقه الكلام فإذا قال(هذا عبد الله كل الرجل) لم يكن في الكمال والمبالغة كما في (هذا الرجل كل الرجل)، من هنا يتضح أن للفنقلة أثراً مهماً في تحليل مضمون القاعدة النحوية بل يكون أثرها أبعد من ذلك وهو استعمالها لمراعاة مراد المتكلم.

رابعًا: التمثيل

رأينا فيما مضى أن سيبويه يستعمل الفنقلة لأغراض التقعيد والتعليل والتحليل، كما يستعمل الفنقلة لغرض التمثيل، أي عندما يضع القاعدة النحوية أو الصرفية يمثّل لها أمثلة، تلك الأمثلة قد تكون موافقة للقاعدة، او تكون غير موافقة أو تكون جائزة في الاستعمال، وقد يصف سيبويه بعض الامثلة بالضعف أو القبح أو الخطإ، في طريقته تلك يحاول أن يبين للمخاطب ما يكون صحيحاً وما يكون غير ذلك في القاعدة التي يضعها، ومن أمثلة سيبويه لاستعمال الفنقلة الغرض التمثيل:

أ / تمثيل الجواز

قال سيبويه في مسألة النسب إلى (فم): ((وقالوا: فَمَوَان، فإنما تَرَدّ في الإضافة كما تَرَدّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنِّي به، إلّا أنّ الإضافةَ أقوى على الردِّ. فإن قال: فَمَان فهو بالخيار، إن شاء قال: فَمَوِيٌّ، وإن شاء قال: فَمِيٌّ. ومَنْ قال: فَمَوَان قال: فَمَوِيٌّ على كلِّ حال))[٣].

ذهب سيبويه إلى أنّ أصل (فم) هو(فَوْهٌ) فأبدلوا الميم مكان الواو، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دمٍ)، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب، والإضافة والتثنية، فقالوا في تثنية (فم) (فمان) أو(فموان)، فإذا قال الرجل (فمان) فهو بالخيار يقول في النسب (فمي) أو (فموي)، ومَنْ رد (فم) إلى أصلها وقال (فموان) في التثنية كان لابد عليه أن يقول في النسب (فموي) لا غير.[٤]

فما هو ملاحظ أن سيبويه بعد أن وضع القاعدة الصرفية في مسألة النسب إلى(فم) فيذكر أنها تعامل معاملة (يد ودم)، في التثنية والنسب، فَمَنْ قال في النسب (دمي و دموي، ويدي ويدوي) كانت (فم) مثلها فنقول: (فموي وفمي)، لكنّ سيبويه يستعمل الفنقلة ليبين للمخاطب أن القاعدة الصرفية تحتمل وجوه عدة، فإذا قال الرجل (فمان) جاز له أن يقول في النسب: (فمي و فموي)، ومَنْ ردّ الحرف إلى أصله وقال في التثنية(فموان) كان لابد أن يقول (فموي) ولا يجوز أن يقول (فمي)، فيتضح كيف يستعمل سيبويه الفنقلة لضرب أمثلة توضيحية تبين جواز الاستعمال في القاعدة الصرفية.

ب / عدم الجواز

قال سيبويه في مسألة اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه: ((وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتَمعتْ أهلُ اليمامةِ، لأنَّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ، يعني أهلُ اليمامة، فأنّث الفِعْلَ في اللفظ إذْ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظَ يكونُ

(١) الكتاب : ٢ / ١٢
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢ /٣٣٥، وشرح المفصل: ٢ / ٢٣٥، وشرح الرضي : ٢ / ٤٥٨
(٣) الكتاب : ٣ / ٣٦٦
(٤) ينظر: الكتاب : ٣/ ٣٦٦، والمقتضب: ٣ / ١٥٩، والأصول في النحو: ٣/ ٧٨، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٦٦

على ما يكون عليه في سعة الكلام... فإن قلت: مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أُمّك، أو هذه عبدُ زَيْنَبَ لم يجُز، لأنه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تلفظَ بها و أنت تريدُ العبدَ))[١].

معنى كلام سيبويه أن الاسم المضاف يكتسب التأنيث من الاسم المضاف إليه نحو: (اجتمعت أهل اليمامة)، فـ(أهل) مذكر، و(اليمامة) مؤنث، وعلى ذلك قد أُنِّثَ الفعلُ لأن (أهل) أصبحت مؤنث من (اليمامة)، قد اشترط سيبويه أن يكون ما بعد المضاف صالحاً أن يحل محل المضاف في المعنى، ففي قوله: (اجتمعت أهل اليمامة) جائز أن يقول: (اجتمعت اليمامة) وهو صحيح في المعنى، وإنما صح ذلك من باب التوسع في الكلام، ثم يقول سيبويه إن قال رجل (هذه عبدُ أمك) لم يجز، وعلة ذلك أن هذا الكلام مُخلٌ من جهة المعنى، إذ أن المتكلم إنما أراد (الغلام) فإن حُذِف المضاف لم يكن ما كان يريده المتكلم، لذلك لم يُجوز سيبويه حذف المضاف في مثل ذلك الموضع.[٢]

نجد أن سيبويه قد استعمل الفنقلة لغرض أن يمثل بأمثلة توضح قاعدته النحوية، فبعد أن وضع القاعدة النحوية ثم أتى بأمثلة صحيحة سليمة توافق القاعدة النحوية، ثم أخذ ينبه المخاطب أن ليس في كل موضع يصح حذف المضاف ويحل محله المضاف إليه، فإن قال الرجل (هذه عبد أمك) لم يجز لأن المعنى غير ما يقصده المتكلم، فهو في هذا الحال يبين ويوجه المخاطب على ما يكون غير جائز ومخالف القاعدة النحوية، فلو كان الكلام في غير الفنقلة كأن يكتفي بمجرد القول إن المضاف يحذف ويحل المضاف إليه محله شريطة أن يكون صالحاً في المعنى، لما أدى الدور الذي لعبته الفنقلة لأنها بأسلوبها الشرطي تتطلب من المخاطب انتظار ما بعد ذلك الاسلوب حتى يتضح ويتبن ما يوافق وما ليس يوافق القاعدة النحوية.

ج / موافقة القاعدة

قال سيبويه في مسألة الإلغاء والتعليق في باب (ظن وأخواتها): ((وتقول: أين تُرَى عبدَ الله قائمًا، وهل تُرَى زيدًا ذاهبًا، لأنَّ هل وأين كأَنَّك لم تذكرهما، لأنّ ما بعدهما ابتداءٌ، كأَنك قلت: أَتُرَى زيدًا ذاهبًا، وأتَظُنُّ عمرًا منطلقًا. فإن قلت: أين، وأنت تريد أن تجعلَها بمنزلة " فيها " إذا استغنَى بها الابتداءُ، قلت: أين ترى زيدٌ، وأين تُرَى زيدًا))[٣].

يريد سيبويه من عبارته السابقة أن القائل إذا أدخل (أين) أو (هل) على جملة (ظن وأخواتها) بقي لها ما كان من عملٍ، أي: تنصب المفعولين، وكأن (أين، هل) غير موجودتين في الكلام، فهو ابتداءُ كلام جديد، كما يقول (أتظن عمراً قائماً) فبقي لها العمل وإن دخل حرف الاستفهام، ثم يقول سيبويه أن القائل إذا أراد أن يجعل (أين) بمنزلة (فيها) واستغني بها عن الابتداء جاز أن يعمل (ظن) أو يلغيها، فيقول: (أين تُرى زيدٌ أو أين تُرى زيدًا).[٤]

يتبين أن سيبويه قد استعمل أسلوب الفنقلة لغرض التمثيل لما يوافق القاعدة النحوية، فهو عندما شرع في وضع القاعدة وبدأ بشرحها وتفسيرها، أخذ يبين تلك القاعدة بالأمثلة، فسيبويه باستعماله الفنقلة يوضح للمخاطب ما يكون موافقاً للقاعدة النحوية وذلك بضرب مثال صحيح سليم حتى تستقر القاعدة في ذهن المخاطب.

(١) الكتاب : ١ / ٥٣_ ٥٤
(٢) ينظر: الكتاب : ١ / ٥٤، وشرح كتاب سيبويه: ١ / ٣١٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ١٨٩ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٤ / ٤٦
(٣) الكتاب : ١ / ١٢١
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١ / ٤٥٦، وتمهيد القواعد: ٣ / ١٤٩٤.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر.

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، دار عمار، عَمّان، ١٩٨٩م.

٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

٥. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد نار الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة.

٦. جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف، الطبعة الثانية دار المكتبى، دمشق، ١٩٩٩م.

٧. دراسات في اللسانيات العربية، د. عبد الحميد السيد، دار الحامد، الأردن.

٨. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الاولى، دار هجر، ١٩٩٠م.

٩. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٨٧م.

١٠. شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

١١. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

١٢. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

١٣. صحاح اللغة وتاج العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٥. مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، ٢٠٠٠م.

١٦. المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، المحقق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

١٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، محمد إبراهيم البنا، عياد بن عيد الثبيتي، عبد المجيد قطامش، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.

١٨. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢م.

١٩. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٠. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٧م.

٢١. نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: محمد الطبراني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٨م.